

# الْكَوْنِسُولَاتُ الْمُرْتَبَاتُ

## بِحِرَكَةِ الْمُهَمَّاتِ وَالْمُهَمَّاتِ الْمُهَمَّاتِ

(العدد ١٧١) في يوم الخميس ٢٩ شعبان سنة ١٣٦١ - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٢ (السنة ١١٣)

لستعد بدائرة تشريفات حضرة صاحبة الجلالة الملكة بقصر عابدين  
العاشر دفاتر لكتابات أسماء حضرات المهنـين لـحضرـة صاحـبة الجـلـالـة الـمـلـكـة  
وـحضرـة صاحـبة الجـلـالـة الـمـلـكـة نـازـلـيـ.

لـأنـه سـتـعد دـفـاتـر بـدـائـرـة الـحرـم العـالـي الـمـلـكـي بـقـصـر عـابـدـينـ العـاـشـرـ  
لـكتـابـاتـ أـسـمـاءـ حـضـرـاتـ السـيـدـاتـ الـمـهـنـيـاتـ لـحضرـةـ صـاحـبةـ الجـلـالـةـ الـمـلـكـةـ  
وـحضرـةـ صـاحـبةـ الجـلـالـةـ الـمـلـكـةـ نـازـلـيـ.

### لـديـوانـ جـلـالـةـ الـمـلـكـ

لـعـطـفـ حـضـرـةـ صـاحـبـ الـجـلـالـةـ مـوـلـانـاـ الـمـلـكـ الـمـعـظـمـ الـهـامـ:ـ  
لـأـلـوـاحـ الـأـكـبـرـ مـنـ نـشـانـ النـيلـ

فـلـ :

لـهـنـابـ الـفـتـلـنتـ جـنـالـ سـيرـ وـبـلـامـ بـلـاتـ ،ـ الـقـائـمـ الـعـامـ لـقـوـةـ دـفـاعـ  
الـسـوـدـانـ سـابـقاـ .ـ

### لـهـوـانـ .ـ لـهـرـاسـيمـ .ـ لـهـرـاراتـ ،ـ الخـ .ـ

لـهـانـونـ لـرـقـمـ ٦٩ـ لـسـنـةـ ١٩٤٢ـ  
لـخـفـيفـ الـفـرـيـةـ عـنـ صـنـارـ مـالـكـ الـأـرـاضـيـ الـزـارـعـةـ

لـحـنـ فـارـوقـ الـأـقـلـ مـلـكـ كـصرـ  
لـهـرـ مجلسـ الشـيوـخـ وـمـلـسـ التـوـابـ القـانـونـ الـأـنـيـ نـصـهـ ،ـ وـقـدـ صـدـقـنـاـ عـلـهـ  
وـاصـدـرـنـاهـ :ـ  
لـهـادـهـ ١ـ -ـ لـعـنـىـ مـنـ خـرـيـةـ الـأـطـبـانـ كـلـ مـؤـلـ لـتـجـازـ الـفـرـيـةـ  
لـمـرـبـوـلـةـ عـلـىـ أـطـيـانـ نـسـيـنـ قـرـشـاـ فـيـ السـنـةـ .ـ

### لـلـخـصـ

لـهـنـونـ رقمـ ٦٩ـ لـسـنـةـ ١٩٤٢ـ بـلـفـيفـ الـفـرـيـةـ  
عـلـىـ صـنـارـ مـالـكـ الـأـرـاضـيـ الـزـارـعـةـ .ـ  
لـهـنـونـ رقمـ ٧٠ـ لـسـنـةـ ١٩٤٢ـ بـقـصـرـ مـفـعلـ  
لـغـدـرـاتـ الـمـرـانـ الـتـىـ تـعـمـلـ فـيـ مـدـدـتـ  
الـاسـكـنـدـرـيـةـ وـبـرـ سـيدـ رـالـاسـمـيـةـ  
وـالـسـوـرـيـنـ اـبـداـءـ مـنـ سـنـةـ ١٩٤٢ـ عـلـىـ  
مـذـهـبـ الـحـربـ فـقـطـ .ـ  
لـهـنـونـ رقمـ ٧١ـ لـسـنـةـ ١٩٤٢ـ بـلـفـيلـ اـخـسـاسـ  
الـحاـكـمـ الـأـمـيـةـ بـالـمـكـمـ فـيـ الـمـعـارـيـ الـمـرـفـوـةـ  
عـلـىـ الـمـكـوـةـ .ـ  
لـهـنـونـ رقمـ ٧٢ـ لـسـنـةـ ١٩٤٢ـ بـلـفـيلـ الـمـادـدـةـ  
أـمـ عـسـكـرـيـ رقمـ ٤٨ـ مـنـ مـسـاـحةـ الـمـدـرـدـشـانـ  
إـخـلـاءـ فـيـ الـشـطـ بـمـاـقـلـةـ سـيـاـرـ الـأـسـيـلـةـ  
عـلـىـ مـيـانـاـ .ـ  
لـهـنـونـ رقمـ ٧٣ـ لـسـنـةـ ١٩٤٢ـ بـلـفـيلـ الـمـادـدـةـ  
بـلـكـلـ حـاكـمـ اـجـلـاـيـاتـ .ـ

### لـلـحـقـ بـهـذـاـ السـدـ :

لـمـذـهـبـ الـمـالـيـةـ -ـ مـصـلـحةـ الـأـمـرـالـ الـمـفـرـرـةـ -ـ جـوـزـاتـ إـدـارـيـةـ .ـ  
لـهـنـونـ رقمـ ٨٧ـ لـسـنـةـ ١٩٤٢ـ خـاصـ بـلـفـيلـ أـجـورـ الـرـىـ وـالـلـاتـ حـكـوـمـيـةـ .ـ  
لـهـنـونـ رقمـ ٨٨ـ لـسـنـةـ ١٩٤٢ـ بـلـفـيلـ الـتـرـيـبـ عـنـ الـفـلـ الـتـىـ يـصـبـ الـبـاقـ الـمـاصـعـ وـالـمـاخـالـ  
وـالـأـلـاتـ الـتـابـيـةـ بـسـبـبـ الـحـربـ .ـ  
لـهـنـونـ بـلـفـيلـ تـيـبـلـةـ خـلـيـجـ الـمـكـوـنـ الـرـعـةـ عـرـبـيـةـ فـيـ سـنـةـ ١٩٣٦ـ بـلـفـيلـ غـيـرـتـةـ وـالـمـادـدـينـ  
بـلـكـلـ فـارـسـ بـلـفـيلـ الـشـرـقـيـةـ .ـ  
الـمـلاـتـ الـدـخـولـ بـالـمـدـارـسـ الـأـمـيـةـ فـيـ سـنـةـ الـمـدـرـسـةـ ١٩٤٢ـ ١٩٤٣ـ مـاـعـاـ كـلـاـيـاتـ  
جـاسـةـ نـزـادـ الـأـولـ .ـ

### لـدـيـوانـ كـبـيرـ الـأـمـانـ

لـهـسـنـ حـضـرـةـ صـاحـبـ الـجـلـالـةـ الـمـلـكـ يـشـكـرـ الـأـمـيـنـ الـأـقـلـ جـمـيعـ حـضـرـاتـ  
الـمـيـنـ رـفـواـتـ تـهـانـيـمـ ،ـ مـرـيـنـ عـنـ شـعـاـرـ وـلـاثـمـ وـلـاخـلـاصـمـ بـمـاـنـاسـهـ بـلـفـيلـ  
حـضـرـةـ صـاحـبـ الـجـلـالـةـ الـمـلـكـ .ـ

لـهـنـونـ شـهـرـ رـمـضـانـ الـمـبارـكـ سـنـةـ دـفـاتـرـ بـدـائـرـةـ التـشـرـيفـاتـ الـمـلـكـيـةـ بـقـصـرـ  
عـابـدـينـ الـعـاـشـرـ لـكتـابـاتـ أـسـمـاءـ حـضـرـاتـ الـمـهـنـيـنـ ،ـ وـذـلـكـ فـيـ مـسـاءـ الـيـومـ الـأـزـلـ مـنـ  
رـمـضـانـ عـقـبـ صـلـةـ الـعـشـاءـ حـتـىـ السـاعـةـ الـمـاـدـيـةـ عـشـرـةـ مـسـاءـ .ـ

**فأداة ٨** — هل وزير المالية تنفيذ هذا القانون ، وله أن يصد  
ما يقتضيه تنفيذه من القرارات .

هـامر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

15

فاطمة حسن

لرئيس مجلس الوزراء  
مصلحي النعاس

وزیر فلپس  
کامل خدف

بيانون رقم . ٧ . لسنة ١٩٤٢

يفصل مفهوم تفسيرات العوائد التي تعمل في مدن الاسكندرية  
وبور سعيد والاسكندرية والسويس ابتداء من سنة ١٩٤٠  
على مدة الحرب فقط

فوج، فاروق الأول ملك مصر

**لُهْزَرْ مجاس الشِّيخ و مجلس التَّوَاب القانوُن الْأَكْنَى لِعَصَمْه ، وَلَدَمْه  
طَلِيْه رَأْصَدْرَنَاه :**

**شادة ٣ - قل وزیرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون رقم  
مفعوله ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٢**

فأمر بأن يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشرف الجريدة في  
تنفيذ كل قانون من قوانين الدولة ما

صدر بالقصر العابدين في ٢٥ شعبان سنة ١٣٦١ (٦ شهر سبتمبر ١٩٤٢)

١٤

**نهاية ٢ - المزولون الذين تتجاوز الضريبة المربوطة على أصلياتهم نسبين  
قرضا ولا تزيد على عشرة جنيهات مصرية في السنة يغفون من جزء من  
الضريبة بحسب الفئات الآتية :**

(أولاً) ٦٠٪ من الضريبة إذا كانت تزيد على نصفين قرشاً ولا تتجاوز جنهاً واحداً في السنة على ألا يهدى مقدار الإعفاء عن نصفين قرشاً.

(ثانياً) ٤٠٪ من الضريبة إذا كانت تزيد على جنيه واحد ولا تتجاوز جنيهين في السنة على ألا يقل مقدار الإعفاء عن ستين قرشاً.

( ثالثا ) ٣٠٪ من الضريبة إذا كانت تزيد على جنيهين ولا تتجاوز نصف جنيهات في السنة على ألا يقل مقدار الإعفاء عن ثمانين قرشا .

(رابعا) ١٥٠ فرشا من الضريبة إذا كانت تزيد على خمسة جنيهات ولا تتجاوز عشرة جنيهات .

**فادة ٣** — تكون استحقاق الإعفاء في كل سنة على أساس الضريبة المربوطة على المول في أول يناير من نفس السنة . يصرف النظر عن التغيرات التي تطرأ على الملكية في خلال السنة .

فوكى يسفيد المول من الإعفاء يذبح أن يبين على أقارب يقدمه له الصراف  
معانا مقدار ما يدفع من الضرسية واستحقاقه للإعفاء .

فتعدد بقرار من وزير المالية الأوضاع والمواعيد التي ينبغي استيفاؤها  
الاستفادة من هذا الدعم

**ثـادـة ٤** — إذا أعطى المقول أو من ينوب عنه بيانات خاصة للاستفادة من الإعفاء بغير حق تفرض على المقول بقرار إداري غرامة متساوية للمبالغ التي أراد الاستفادة منه بغير حق فإذا كان الإعفاء قد وقع فعلاً ألزم المقول فوق ذلك برد جميع المبالغ التي تكون قد خصمت له بغير حق ويحوز التظلم من القرار القاضي بفرض الغرامة إلى وزير المالية وهو الذي يحصل فيه نائماً ولا يحوز الطلع في قراره أمام جهة قضائية.

فهل انه يجوز لوزير المالية او من ينوب عن ابيه هذه السلطة اعفاء الممول  
من الغرامة في حالة ما إذا قام الممول من تلقاها نفسه وقبل كشف عدم صحة  
البيانات المقدمة منه بتصحيح تلك البيانات ورد المبالغ التي أُعفى منها بغرض  
حق .

**فادة ٥** — فحصل المبالغ والفرات المنصوص عليها في هذا القانون طبقاً لأحكام الأراضي العالية الصادرة في ١٥ مارس سنة ١٨٨٠ و٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ ويكون لهذه المبالغ والفرات نفس الامتياز المقرر لضربيه الأطبان.

**فادة ٦** — يعمل بهذا القانون اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٤٢ على أن يدخل في حساب الإعفاء عن السنة الأولى من تنفيذه المبلغ الذي كان مقرراً أرده للوزارتين في سنة ١٩٤٢.